

انس ميدان التحرير  
والمسلة.. البلد بلدهمسعد القرش  
روائي مصري

من أخطر التحديات لأي نظام إلا يبالي به الشعب، وإن يتركه لمواجهة مصيره، فلا يؤيد ولا يعترض. اللامبالاة تلخصها كلمتا "البلد بلدهم"، وهما أوجز شعار تردد كثيرا في السنوات الأخيرة لحكم حسني مبارك، ولعل الشعار كان لسان حال الشعب في فترات سبقت عددا من النهايات. النهاية الفعلية لحمد علي بإجباره على توقيع معاهدة لندن 1840 قبل وفاته عام 1849، وعزل الخديوي إسماعيل عام 1879. في وقت الشدة لم يجدا ظهيرا شعبيا يدعمهما في مواجهة قوى كبرى كادت تسقط جمال عبدالناصر بهزيمة يونيو 1967، لولا التفاف الشعب الرفض للهزيمة، وتمسكه بزعيم وطني غير ديمقراطي، "كان عظيم المجد والأخطاء" كما لخصه ببراعة محمد مهدي الجواهري.

والآن تتمثل اللامبالاة في عدم الاهتمام الشعبي بوضع مسألة "فرعونية" في ميدان التحرير، وإلقاء العابرين نظرة ثم يواصلون طريقهم. وكان الميدان كعبة لقيم الحرية والتغيير والعدل المستحق، قبل تسرب تلك الروح، إلى حين.

من يحكم بقوة الناخبين  
يستعصي على محاولات  
إطاحته، ولن تكتفي الجماهير  
بالفرجة، وإنما ستتظاهر  
وتدافع عن أصواتها. ومن يأتي  
من طريق آخر لن يجد أحدا  
يدافع عنه، وكذلك النصب  
التذكارية والتماثيل والمسلات

خُذنا؟ أكاد أجزم، بدليل النجاح في امتصاص موجات الاحتجاجات الثورية، وتسميتهم للثورة بأنها ثورة، مجارة للثورة الشعبية. وعلى طريقة سيناريو الأفلام، يُزرع في مشهد متقدم عنصر عابر، صورة فوتوغرافية أو جملة حوارية أو شخص صامت في الخلفية لا يلفت إليه أحد، ثم يكون لهذا العنصر تأثير في توجيه الأحداث. ومع شعار "الجيش والشعب يد واحدة"، عُمت صورة فوتوغرافية على لحالات النقل العام، لجندي يحمل طفلا، ولم ينتبه أحد إلى مدى الخط على استقامته، ليعرف حصاد هذا الزرع الفوتوغرافي. والآن يقتصر دور الشعب على "الفرجة"، ولا أقول "الشاهدة" التي تحتل درجات من التفاعل. ولم يعد لصورة الجندي والطفل داع، إذ يمارس الوصي الواثق وصاحبه على شعب لا يستشعر، "يتفرج" ولا يبالي بمن يوقنون بان "البلد بلدهم". للمدني ذاكرة تنمو بتفاعل الأجيال، وتتوسل المدن الحديثة والكيانات المستحدثة باستعادة مقتنيات ومعالم طبيعية ومعمارية وتعليمية وأثرية ومنتجعية، لكي تمنحها عمرا ينقصها. هذه العراقة يجسدها أحيانا دال من لفظ واحد يشير إلى سلسلة من المدلولات، أو مضاف يستدعي مضافا إليه بحمولات تاريخية أكبر من الثقافة المحلية، وتتجاوز الحدود الوطنية. يكفي أن نقول "أحدب" لتتفجر "نوتردام".. الرواية، والفيلم، وكوازيمودو، وفكتور هوجو، ومعبد روماني شيدت فوقه الكاتدرائية التي أتى عليها حريق في أبريل 2019. ولكن مصر بلد عجيب يتطوع بإهدار ذاكرته. تفريط يشبه عبث وارث أرعن يجهل قيمة تراثه. ساكتفي بمقال واحد هو "مسلة الزمالك" التي صارت منذ عام 1962 من معالم جزيرة الزمالك النيلية، بل إن الحديثة العارية الآن من المسلة



## لبنان.. «كن مع المقاومة وانهب ما شئت»

علي الأمين  
كاتب لبناني

ليس في لبنان دولة ولا مؤسسات دستورية تحكم بقواعد الدستور والقانون، وبالتالي لا مسؤولية على أحد من رموز هذه المؤسسات أو المتولين المسؤولية التنفيذية أو التشريعية ولا حتى الأمنية والمليشيو، أفضل إلى تحويل ترسيخها في الوعي العام اللبناني وحتى العربي والدولي، جرت أكبر عملية تقويض للسيادة اللبنانية من قبل السلطة لصالح الحكم المافياوي والمليشيو، أفضت إلى تحويل مؤسسات الدولة إلى هيكل يتم من خلالها تجيير السلطة إلى النظام المافياوي، وتحويل الخزينة العامة إلى مصدر لتمويل غير مشروع، لشبكة النفوذ والسيطرة لهذا "النظام" على مقدرات الدولة.

حققت المافيا المسيطرة مكاسب كبرى من خلال ما يشبه نظام الامتياز الذي جعل تجارة النفط والغاز والقبول، على سبيل المثال، المقدر قيمتها بنحو ستة مليارات دولار في يد مجموعة تمثل أركان السلطة الفعلية، وقد أتيج لها تحقيق أرباح غير مشروعة على حساب الخزينة العامة ومنها مادة الفيوال التي شكلت عنوان العجز في مؤسسة كهرباء لبنان، والذي يبلغ اليوم ملياري دولار. هذا ما جرى أيضا في قطاعات عدة، ومنها سندات الخزينة وما سمي الهندسة المالية التي كانت عبارة عن عملية ريا فاحش أدت إلى أن قام البنك المركزي بدفع نسب فوائد بلغت نحو 40 في المئة استفاد منها رجال أعمال قريبون من السلطة، ومنهم بنوك معروفة بعلاقاتها الوثيقة بباركان السلطة، وفي قطاعي الكهرباء والاتصالات وفي المرافق الشرعية وغير الشرعية، وصولا إلى مافيا التهريب عبر الحدود البرية مع سوريا. هذه نماذج من عمليات غير مشروعة وغير قانونية، أدت إلى زيادة نفوذ المافيا وتراجع دور الدولة وسيادتها، لصالح منظومة تمت إدارتها من قبل مشروع جعل لبنان خارج أي معادلة سلطة ترتبط بمفهوم الدستور والدولة.

من هنا كانت النتيجة إبقاء مقولة أن "ليس في لبنان دولة" هي الهدف الذي يتم من خلاله تغييب المسؤوليات وتغطية مصارحة السلطة وتزييف الوعي، وتفكيكه لصالح مشاريع تنمو وتتمدد بقوة المافيا، باسم الطائفة حينا وباسم المقاومة أحيانا أخرى، وعلى حساب الدولة والهوية الوطنية معظم الأحيان.

باختصار قامت انتفاضة 17 أكتوبر ولا تزال، ضد هذا الواقع القاتل للدولة، وفي وجه محاولة القضاء على الهوية الوطنية اللبنانية، وفي سبيل استنقاذ ما تبقى من الدولة ومؤسساتها، وضرب المافيا التي بات وجودها يعني نهاية لبنان. لذا ما فرضته الانتفاضة

هو كشف زيف معادلة السلطة التي سيطر عليها حزب الله ويات يديرها منذ سنوات، فعبر الولاء له تتم شرعة عملية النهب، على قاعدة "كن مع المقاومة وافعل ما شئت" من نهب للمال العام، من دون أن يعني ذلك أن الحزب كان خارج بينها يقرر مسار لبنان والأقدر على استقمارها في البعد المتصل بهدف "لا دولة في لبنان". وصل لبنان إلى مفترق طرق بات الاختيار بينها يقرر مسار لبنان الدولة والكيان. ففي الذكرى المثوية الأولى على تأسيس الكيان عام 1920، لم يسبق أن كان لبنان على هذا القدر من الخطر الذي بات يهدد هويته، بل وجوده كما عرفه اللبنانيون طيلة المئة عام الماضية، حتى أثناء الحرب الأهلية والحروب الإسرائيلية، لم تصل بلبنان رغم عنفها وتدميرها إلى هذا الحد الذي وصلت إليه دولة لبنان اليوم. لبنان اليوم تحكمه مافيا يقوم وجودها على استمرار نفوذها على قطاعات الدولة، وعلى منع سيطرة سلطة الدولة فعليا عليها، ومنها القطاع العسكري أيضا الذي جعل من حزب الله وجوده العسكري والأمني مرتبطا ارتباطا وثيقا بتغييب الدولة وغيبائها، أي أن نظام مصالحه بات مرتبطا بعدم وجود الدولة أو بدوام ضعفها، وعلى هذا قس في ما هو دون المستوى العسكري من قطاعات حيوية اقتصادية ومالية، قطاعات منفصلة ومافياوية ترى في الدولة مجرد هيكل تحتمي بشريعته، لتنفيذ أكبر عملية نهب للمالية العامة والشعب اللبناني على وجه العموم. ولأن لبنان في موازاتته العامة، لم يكن يخضع لأي عملية ضبط للإنفاق بما يتناسب مع الواردات منذ عقد ونصف على الأقل، فإن عمليات الإنفاق بطرق غير شرعية ولا قانونية، أوصلت الدولة إلى عجز متنام وحجم من الديون لا يُحتمل، هي في مجملها عبارة عن قبعة الفوائد التي تراكت منذ نحو ثلاثين عاما والتي تبلغ نحو تسعين مليارا. لبنان أمام مفترق طرق، فهو بات عاجزا عن استقطاب أي من الدائنين سواء كانوا لبنانيين أو من خارج لبنان، وهو يرفض حتى الآن الاستعانة بصندوق النقد الدولي كما أعلن بالنيابة عنه حزب الله، وهو في الأساس افتقد ثقة المحيط العربي والدولي الذي بات يرفض تقديم أي مساعدة مالية للبنان، وبعضهم يشترط القيام بإصلاحات بنوية في الدولة على الصعيد المالي والاقتصادي. حقيقة إن كل ما

يمكن أن يقدم للدولة اللبنانية من مساعدات مالية لم يعد يجدي، سببه المعروف هو حجم الهدر والفساد الذي يتيح ابتلاع أي مساعدات أو قروض مالية من دون أن يغيّر في واقع الدولة شيئا، لذا فإن الربط بين المساعدة والإصلاح يكتسب حجة القوية، من أن لا مفر من ضبط الإنفاق ومراقبته وتحديد وجهته، وهو ما لا يتناسب مع منطق المافيا الحاكمة في لبنان. ذلك أن الإصلاح في لبنان اليوم بات يرتبط ارتباطا وثيقا بتحصين دور المافيا الحاكمة اليوم، إن لم يكن إنهاؤها بالكامل، وهذا ما يدرسه رئيس الحكومة حسان دياب، الذي أعلن السبت الماضي تمتع لبنان عن دفع جزء من مستحقات الدين هذا العام التي تبلغ أكثر من مليار دولار في 9 مارس الجاري، فيما العام الجاري هو 4.6 مليار دولار. عدم دفع مستحقات الدين في موعدها، يزره الرئيس دياب بعدم قدرة لبنان على الإيفاء بالتزاماته وقال إن الدولة ستفاوض أصحاب سندات الدين لجدولته. وهو موقف لا يوحى بالثقة لا للدائنين وقيلهم للشعب اللبناني، ذلك لأن اللبنانيين إن كانوا ينتظرون شيئا من حكومتهم الجديدة، فهو أن تباشر خطوات تتيح للشعب أن يمنح الثقة لها، وهي خطوات تتصل بإظهار القدرة والجدية على تقييد مصادر الفساد والهدر واختلال السيادة، أي أن تظهر الحكومة أنها صاحبة قرار وليست مجرد بوق لسياسات التدمير المستمرة للاقتصاد والدولة، لا بل الكيان نفسه. من هنا فإن الخطر على الكيان اللبناني ووجوده لم يعد مجرد مقولة، بل بات واقعا يجد مبرراته في كل ما تتمسك به المافيا الطيوية التي تحكم لبنان، والتي تعتبر أن ما تحوزه من مكاسب هو أولى من عودة الدولة والقانون والسيادة، وهذا إن كان يبدو غير منطقي وغير مفيد حتى لأطراف المافيا، إلا أن واقع الحال يكشف أن حدة المواجهة التي جعلت لبنان أمام مفترق طرق، أصبحت تفرض اتخاذ قرارات كبرى لا مفر منها، فإما الذهاب نحو دولة متوازنة وسيدة قرارها ومنسجمة مع نظام مصالحها العربي والدولي، أو الذهاب نحو خيار الساحة المفتوحة لاستجلاب صراعات إجليمية ودولية لا تبدو أطرافها التقليدية ساحة ليست لديها أي حصانة ضد الانزلاق والتدرج نحو التصعيد الاجتماعي والطائفي، في مرحلة من الانهيار الاقتصادي والمالي مضافة إليهما عزلة عربية غير مسبوقة في تاريخ لبنان منذ أن قامت دولته قبل مئة عام.

انتفاضة 17 أكتوبر كشفت  
زيف معادلة السلطة التي  
سيطر عليها حزب الله ويات  
يديرها منذ سنوات، فعبر  
الولاء له تتم شرعة عملية  
النهب على قاعدة «كن مع  
المقاومة وافعل ما شئت» من  
نهب للمال العام

